

Distr.: General
23 February 2007

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن
الملوثات العضوية الثابتة
الاجتماع الثالث

داكار، ٣٠ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧
البند ٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا لينظر فيها مؤتمر الأطراف أو ليتخذ إجراءات بشأنها:
خطط التنفيذ

تحليل خطط التنفيذ المقدمة إلى مؤتمر الأطراف عملاً بالمادة ٧ من الاتفاقية**

مذكرة من الأمانة

١ - تقتضي الفقرة ١ (أ) من المادة ٧ من اتفاقية استكهولم من كل طرف، أن يعد ويسعى إلى تنفيذ خطة من أجل تنفيذ التزاماته المترتبة على الاتفاقية. وتنص الفقرة ١ (ب) من المادة على أن يحيل كل طرف خطة التنفيذ الخاصة به إلى مؤتمر الأطراف في غضون سنتين من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة إليه.

٢ - طلب المؤتمر من الأمانة، في الفقرة ٥ من مقرر اتفاقية استكهولم - ٧/٢، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني، أن تعد تحليلاً لخطط التنفيذ الوطنية المقدمة عملاً بالفقرة ١ (ب) من المادة ٧ من الاتفاقية، لإحالة إلى مؤتمر الأطراف لكي ينظر فيه أثناء اجتماعه الثالث. وينبغي أن يركز هذا

* UNEP/POPS/COP.3/1.

** اتفاقية استكهولم، المادة ٧؛ تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم عن أعمال اجتماعه الثاني (UNEP/POPS/COP.2/30)، المرفق الأول، مقرر اتفاقية استكهولم - ٧/٢.

التحليل على الإجراءات الوطنية التي كثيراً ما تعتبر ذات أولوية ما يكرر تحديدها، وعلى أفضل الممارسات لمكافحة الملوثات العضوية الثابتة.

٣ - وعلى سبيل المتابعة للطلب الوارد أعلاه، أجرت الأمانة تحليلاً لـ ٤٢ خطة من خطط التنفيذ الوطنية التي تلقتها حتى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويحتوي الجدول ١ أدناه على قائمة بهذه الخطط.

الجدول ١ - التوزيع الجغرافي لخطط التنفيذ الوطنية المقدمة حتى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧

أفريقيا	آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	أوروبا الوسطى والشرقية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	بلدان غرب أوروبا وبلدان أخرى
بوروندي	فيجي	ألبانيا	بوليفيا	أستراليا
تشاد	الأردن	أرمينيا	شيلي	كندا
كوت ديفوار	لبنان	بيلاروس	إكوادور	الدانمرك
مصر	نيوي	بلغاريا	نيكاراغوا	فنلندا
مالي	الفلبين	الجمهورية التشيكية	أوروغواي	ألمانيا
موريشيوس		لاتفيا		اليابان
المغرب		جمهورية ملدوفا		موناكو
توغو		رومانيا		هولندا
تونس		سلوفاكيا		نيوزيلندا
جمهورية تنزانيا المتحدة		جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		النرويج
				السويد
				سويسرا

٤ - أخذت الأمانة في الحسبان لدى قيامها بهذا التحليل، التوجيه بشأن مساعدة البلدان في إعداد خطط التنفيذ الوطنية، كما اعتمده مؤتمر الأطراف في مقرر اتفاقية استكهولم - ١٢/١. وقد لوحظ أنه على الرغم من أن مقرر اتفاقية استكهولم - ١٢/١، قد شجع الحكومات على استخدام هذا التوجيه، لم يظهر أنه قد استخدم، سوى في عدد ضئيل من خطط التنفيذ التي تمت إحالتها رسمياً. وتتفاوت أشكال وأنواع المعلومات الواردة في الخطط بشكل كبير، مما يجعل من الصعب مقارنة البيانات في بعض الأحيان.

٥ - ومع أن مؤتمر الأطراف وافق في اجتماعه الأول على أن يدرج في التوجيه نصاً محدداً بشأن متطلبات اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، أقرت ١٢ في المائة فقط من خطط التنفيذ التي استعرضت، بوجود تآزر على المستوى الوطني بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالمواد

الكيميائية، فيما أشارت ٧ في المائة منها إلى أهمية متطلبات اتفاقية روتردام بالنسبة لها في تنفيذ اتفاقية استكهولم في المستقبل. وأفادت ٨٥ في المائة من الأطراف التي قدمت خطط التنفيذ، بما إذا كانت أطرافاً في اتفاقية روتردام أم لا.

٦ - وبموجب التوجيه المعد لمساعدة البلدان في إعداد خطط التنفيذ الوطنية، تشير معظم خطط التنفيذ إلى أنه قد تمت إقامة آلية تنسيق مشتركة فيما بين الوكالات أو متعددة أصحاب المصلحة من أجل إعداد الخطة؛ بيد أن عدداً قليلاً منها حدد الدور الذي تؤديه آلية التنسيق في تنفيذ الاتفاقية.

٧ - وتحتوي خطط التنفيذ التي استُعرضت بوجه الإجمال، على تقييم متعمق للهيكल المؤسسي لكل طرف، وتشريعاته وقدراته في مجال إدارة الملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية بشكل عام. ولا تشير سوى أطراف قليلة بالفعل، إلى الطريقة التي ترمع بها أن تنفذ التزاماتها المترتبة على اتفاقية استكهولم في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل.

٨ - ومع أن غالبية خطط التنفيذ التي استُعرضت، تضم بعض المعلومات عن الأولويات، إلا أنه لم يتم إظهار هذه الأولويات بشكل واضح، وبالتالي فهي ليست دائماً واضحة للقارئ. وإضافة إلى ذلك، فإن الأولويات غير مرتبة حسب درجة أهميتها، الأمر الذي يجعل من الصعب للغاية تحديد أولويات الطرف على المستوى الوطني، أو تحديد الأولويات المشتركة الكلية للسنوات الخمس أو العشر المقبلة على المستويات دون الإقليمية، أو الإقليمية أو العالمية.

٩ - ويشير عدد من خطط التنفيذ الوطنية إلى اهتمام الأطراف مستقبلاً، عند تنفيذ أولوياتها الوطنية، بمراجعة تجارب الأطراف الأخرى في مجال تطبيق أفضل الممارسات لمكافحة الملوثات العضوية الثابتة. ولم تتطرق أي من خطط التنفيذ مع ذلك، إلى الاستخدام الحالي لأفضل الممارسات لمكافحة الملوثات العضوية الثابتة.

١٠ - ويرد في مرفق هذه المذكرة، جدول يلخص الإجراءات الوطنية ذات الأولوية التي حددتها الأطراف والهيكل القائم لتنفيذها.

١١ - وتتطلب المادة ٥ من الاتفاقية من الأطراف، أن تعد خطط عمل بشأن التدابير الرامية لخفض مجموع الإطلاقات الناشئة عن مصادر اصطناعية، لكل مادة من المواد الكيميائية المدرجة في المرفق جيم من الاتفاقية، فضلاً عن استراتيجيات تحديد المواقع الملوثة ومعالجتها، في جملة أمور، بطريقة سليمة بيئياً. كما تقتضي من الأطراف تنفيذ خطط العمل بوصفها جزءاً من خطة التنفيذ الخاصة بها. وكما أن، التوجيه لمساعدة البلدان في إعداد خطط التنفيذ الخاصة بها، يشجع الأطراف أيضاً على وضع استراتيجيات لمختلف التدابير المقرر اتخاذها بموجب الاتفاقية. بيد أن أطرافاً قليلة قامت بالفعل بتضمين هذه الخطط والاستراتيجيات في خطة التنفيذ الوطنية الخاصة بها.

١٢ - وتسلم خطط التنفيذ التي استُعرضت، بالحاجة إلى تعبئة موارد مالية من أجل تنفيذ الالتزامات التي ترتبها اتفاقية استكهولم. وأبرزت الأطراف من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، حاجتها إلى الحصول على موارد مالية خارجية، وحتى أن بعض الأطراف قامت بإدراج

ميزانيات تحدد بالتفصيل احتياجاتها المالية خلال السنوات المقبلة لتنفيذ التزاماتها المترتبة على الاتفاقية. ومن ناحية أخرى، عملت الأطراف من البلدان المتقدمة بوجه عام، على إبراز الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية، التي قد مولتها على المستوى الدولي.

الإجراء المحتمل اتخاذه من جانب مؤتمر الأطراف

١٣ - قد يرغب المؤتمر فيما يلي:

(أ) أن يدرس المعلومات المقدمة في هذه المذكرة؛

(ب) أن يشجع الأطراف التي لم تنجز خطط التنفيذ الخاصة بها عملاً بالمادة ٧ من الاتفاقية، على كفاءة المراعاة التامة للتوجيه بشأن مساعدة البلدان في إعداد خطط التنفيذ الوطنية، على النحو المعتمد من قبل مؤتمر الأطراف في مقرر اتفاقية استكهولم - ١٢/١، مما جعله يتضح في خطط العمل والاستراتيجيات التابعة لكل منها؛

(ج) أن يدعو الأطراف إلى تزويد الأمانة بما يدل على أولوياتها الرئيسية في إطار تنفيذ اتفاقية استكهولم للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٥؛

(د) أن يطلب من الأمانة، أحياناً في الاعتبار المعلومات الواردة من الأطراف، أن تعد تقريراً عن الأولويات التي حددها الأطراف لدى تنفيذ خطط التنفيذ الخاصة بها والتي يجب أن تحدد أموراً من بينها، المجالات التي يحتمل أن تحتاج إلى المساعدة التقنية.

المرفق

الإجراءات الوطنية ذات الأولوية التي حددها الأطراف، والهيكल القائم لتنفيذها

المنطقة	الأولويات المحددة في خطط التنفيذ الوطنية	أفضل الممارسات لمكافحة الملوثات العضوية الثابتة	السياسات والنظم القانونية	تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ خطة التنفيذ الوطنية
أفريقيا	<p>١ - الإصلاح المؤسسي والتنظيمي، وبناء القدرات؛</p> <p>٢ - التخلص من مخزونات الملوثات العضوية الثابتة، بما في ذلك مركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور، ومبيدات الآفات من بعض الملوثات العضوية الثابتة؛</p> <p>٣ - تحديد المواقع الملوثة بالملوثات العضوية الثابتة ومعالجتها؛</p> <p>٤ - خفض إطلاقات الملوثات العضوية الثابتة غير المتعمدة، ولا سيما تلك الناشئة عن مصادر الاحتراق.</p>	لا توجد إشارة	<p>١ - نظم قانونية مختلطة متنوعة؛</p> <p>٢ - لدى معظم البلدان، أحكام وقوانين لحماية البيئة لتنظيم المواد الكيميائية؛</p> <p>٣ - لدى البعض منها، سياسات بيئية وطنية، ولكن لا يبدو أن لدى معظمها وثيقة سياسات قائمة بذاتها.</p>	<p>١ - تعبئة الموارد ذات الأولوية، من خلال مصادر خارجية؛</p> <p>٢ - إشارات لوجود قدر من تعبئة الموارد الداخلية؛</p> <p>٣ - لا يوجد بيان واضح لتعبئة الموارد من القطاع الخاص ومن مصادر أخرى.</p>
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	<p>١ - التعزيز المؤسسي والتنظيمي، وإعداد مبادئ توجيهية بشأن إدارة مركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور ومبيدات الآفات العضوية الكلورية؛</p> <p>٢ - تعزيز القدرات الرصدية؛</p> <p>٣ - إدارة مخزونات النفايات من الملوثات العضوية الثابتة؛</p> <p>٤ - تحديد البقع الساخنة وإدارتها.</p>	لا توجد إشارة	<p>١ - لا توجد سياسات بيئية مستقلة في معظم البلدان؛</p> <p>٢ - توجد قوانين بيئية في بلدان كثيرة، لكن البعض منها لا يزال بحاجة إلى تشريعات كهذه؛</p> <p>٣ - وجود نظم قانونية ذات أحكام متنوعة، وقوانين مستقلة بشأن العناصر المختلفة للبيئة.</p>	<p>١ - يعتمد معظمها على الميزانية الوطنية، والتمويل الخارجي لتنفيذ خطة التنفيذ الوطنية؛</p> <p>٢ - تتم تعبئة الموارد من القطاع الخاص في بعض البلدان وليس في القسم الأكبر منها.</p>

المنطقة	الأولويات المحددة في خطط التنفيذ الوطنية	أفضل الممارسات لمكافحة الملوثات العضوية الثابتة	السياسات والنظم القانونية	تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ خطة التنفيذ الوطنية
وسط وشرق أوروبا	<p>١- إدارة مخزونات الملوثات العضوية الثابتة، مع التركيز على تنقية المعدات والنفايات والمواقع الملوثة بمركبات ثنائي الفينيل المتعددة الكلور؛</p> <p>٢- التعزيز المؤسسي والتنظيمي، بما في ذلك إنشاء مراكز وطنية للملوثات العضوية الثابتة؛</p> <p>٣- تحديث عمليات حصر الملوثات العضوية الثابتة، فضلاً عن تحسين القدرات المختبرية؛</p> <p>٤- وجود تدابير مكافحة لخفض الملوثات العضوية الثابتة المنتجة دون تعمد، بما في ذلك النهوض بالتوعية العامة وتحسين المعلومات.</p>	لا توجد إشارة	<p>١- تفتقر معظم البلدان إلى سياسات بيئية قائمة بذاتها؛</p> <p>٢- توجد قوانين متعلقة بالبيئة في معظم البلدان؛</p> <p>٣- اتخذ عدد كبير من قرارات الحكومات بشأن القضايا ذات الصلة بالاتفاقية؛</p> <p>٤- عدم وجود تنسيق فيما بين التشريعات البيئية، فمعظمها قوانين مستقلة تتعلق بالهواء، والماء، وإدارة النفايات والمواد الخطرة؛</p> <p>٥- معظمها يمر في مرحلة الانتقال لاعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي.</p>	<p>١- يعتمد معظمها على الميزانية الوطنية والتمويل الخارجي لتنفيذ خطة التنفيذ الوطنية؛</p> <p>٢- يشير عدد قليل من البلدان إلى أنها قد أنشأت صندوقاً للبيئة، أو أنها بصدد القيام بذلك.</p>
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	<p>١- خفض إطلاقات الملوثات العضوية الثابتة غير المتعمدة، الناتجة عن احتراق النفايات والكتل الأحيائية؛</p> <p>٢- القضاء على مخزونات الملوثات العضوية الثابتة، لكل من مركبات ثنائي الفينيل المتعددة الكلور، ومبيدات الآفات من بعض الملوثات العضوية الثابتة؛</p> <p>٣- التثقيف، والإعلام وإزكاء الوعي بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛</p> <p>٤- تحسين قدرات رصد الملوثات</p>	لا توجد إشارة	<p>١- بالرغم من عدم وجود نظم قانونية محددة نافذة وفقاً لاتفاقية استكهولم، تتوافر لدى الأطراف نظم قانونية موسعة تتصدى لشؤون البيئة بوجه عام؛</p> <p>٢- توجد قوانين تتعلق بإدارة المواد الكيميائية ومبيدات الآفات؛</p> <p>٣- لا توجد أدلة تشير إلى إنفاذ النظم/الأنظمة على المستوى الوطني.</p>	<p>١- استخدام المساعدات الوطنية والخارجية؛</p> <p>٢- استخدام التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف؛</p> <p>٣- تعبئة الموارد من القطاع الخاص في بعض البلدان.</p>

المنطقة	الأولويات المحددة في خطط التنفيذ الوطنية	أفضل الممارسات لمكافحة الملوثات العضوية الثابتة	السياسات والنظم القانونية	تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ خطة التنفيذ الوطنية
	العضوية الثابتة؛ ٥ - التعزيز المؤسسي والتنظيمي.			
بلدان غرب أوروبا وبلدان أخرى	لا تتضمن غالبية خطط التنفيذ وخطط العمل ذات الصلة بها، أي إشارة إلى الأولويات الوطنية للطرف فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية استكهولم، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى الأولويات التالية: ● خفض الإطلاقات غير المتعمدة للملوثات العضوية الثابتة؛ ● تقييم التلوث بالملوثات العضوية الثابتة والقضاء عليه، من خلال المواد المتداولة؛ ● إجراء تقييم للملوثات العضوية الثابتة الجديدة.	١ - يوجد لدى معظم الأطراف وزارة للبيئة قائمة بذاتها؛ ٢ - يوجد لدى جميع الأطراف وكالات إنفاذ تتعلق بالأنظمة البيئية؛ ٣ - جهود التنسيق مع الوزارات الخاصة بالقطاعات مبينة بوضوح.	١ - يوجد لدى معظم الأطراف سياسات بيئية مستقلة؛ ٢ - يوجد لدى معظم الأطراف قوانين تتعلق بالبيئة ونظم قانونية ذات أحكام متنوعة؛ ٣ - يوجد لدى معظم البلدان قوانين بشأن إدارة المواد الكيميائية الخطرة؛ ٤ - ومعظمها قوانين مستقلة تتعلق بالهواء، والماء، وإدارة النفايات والمواد الخطرة.	١ - تشكل الأطراف جهات مانحة لمرفق البيئة العالمية والوكالات البيئية المتعددة الأطراف؛ ٢ - تعمل على تعبئة الميزانية الاتحادية، والقطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف مكافحة التلوث؛ ٣ - لديها برامج للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.